ولا خلق فيه الذنب فكون ذلك كالزجر عن المعصية فصح قولنا انها خاصة
في نفس الشخص او في بدنه يمتنع بسببها صدور الذنب عنه فاسد عقلا ونقلا
اما الاول فلانه لو كان الذنب ممتنعا لذلك لما استحق المعصوم به على عصمته
والامتنع تكليفه بتركه واللازم باطل والا لبطل فرض الامر والنهي والثواب
والعقاب واما الثاني فبقول الله تعالى في حق نبيه انا انا بشر مثلكم وقوله
تعالى ولولا ان ثبتناك الآية فات الاية الاولى تدل على ان النبي صلى الله عليه
وسلم مثل الامة حتى في جواز صدور المعصية منه والاية الثانية تدل على ان الله
تعالى ثبته على عدم الركون اليهم والا لركن اليهم فكون الركون اليهم الذي هو
ذنب غير ممتنع تثبته لوح في الطاعة الى ان الهيبة العصمانية لا تصير ملكة تمنع
عن الفجور الذي هو ارتكاب المعاصي واجتناب الطاعات الا بعد علم صاحبها
بمثالب المعاصي وعاقبتها ومناقب الطاعات ومغافرها لان الشخص اذا علم مثالب
المعاصي ومناقب الطاعات رغب في الطاعات ورغب عن المعاصي واطلع
ولم يجب صارت تلك الهيبة راسخة وتاكد هذه الملكة في الانبياء بتتابع الوحي
على تذكرة ذلك العلم والا عراض عما يصدر عنهم ولو سهوا والمعاتبة حتى على
ترك الاولى فانه متى صدر عنهم شيء سهوا او تركوا ما هو اولى لم يتركوا جهلا بل
بما ثبوت ويتبعون على ذلك ويضيف الامر فيه عليهم والله اعلم قال الشيخ
العماد رحمه الله في ايات ما حاصله ان القوم عرفوا العصمة بما ذكرناه تمنع
عن اقتراف الكبائر وصغائر الخسة والرذائل الشاهة وانعقدوا على حصولها لكثير
من احاد الامة وانها غير مختصة بالانبياء وحينئذ يلزم ثبوت العصمة لاحاد
الامة عن الكبائر وصغائر الخسة والرذائل الشاهة فيلزم اما بطلان تواتر
العدالة او اختصاص العصمة بنوع الانبياء ثم قال اللهم الا ان يراد بالملكة
هنا ما منع ابدا مخالفتها في العمد اذ قد نخصل في وقت دون وقت كما بينهم من كلامهم
وقد يدعى ان العصمة كذلك بدليل اختلافهم في حصولها قبل النبوة للاان يجاب
بان المراد ما يمنع ابدا بعد حصوله وقد يرد عليه قضية الملكة الا ان يراد انها
تمنع ابدا ما دامت حاصلة وما صدرت الملكة انما صدر بعد سلبها او لا ما منع
منه الله تعالى خلق تلك الملكة ثم يسلبها لاتعالى اذا جاز سلبها ارتفعت الثقة
بصاحبها حتى بنبي او ملك لانا نجوز ان تخرق عادته تعالى بانه لا يسلبها
الابعد الاعلام بذلك بما لم يحصل الاعلام لاحد بعادته سلبها انتهى وحاصل كلام
الشهاب الرافي بوصف الزوق بغير ما اختاره به ونصه في شرح المحصول لما علم
ان معنى العصمة ان لا يصدر عن الانبياء معصية الا شكل بكثير من الصبيان الذين
بلغوا او ما قاربوا البلوغ منهم من يميز ان يجتنبوا فقد صدق معنى العصمة الذي

ذكرته

ذكرته في حقهم مع انهم ليسوا معصومين وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
والكبائر لم يصدر منهم العمد ولا الكبائر وليسوا معصومين فلا يكفي في العصمة ان تمنعها
عدم صدور المعصية بل لابد من تحذير في هذا المقام وهو انا نقول قامت القرائن
مستحيلة على الله تعالى والمعاصي مستحيلة على الملائكة والانبياء عليهم الصلاة والسلام
وعلى الامة المجموع لا على مجموعها وافراد الامة كلها واحدا بعد واحد من اول المعاصي
الى ان يرث الله الارض ومن عليها لتعلقها اهل العرف العام ان العصمة ان لا تجد فقد اشتركا في
امتناع صدور المتقابلين عنهم ولا يخفاك ان هذا واحد من هذه المواطن فاسقطها
عنه فاما تقديس الله تعالى وامتناع المتقابلين عليه فقد اجمع فيه امور احدها
انه لذاته تعالى وجب ذلك له غير معلل بشيء وثانيها ان لو امكان ذلك عليه
الله ذلك فوجب ذلك لاجل العلم وثالثها انه تعالى لما علم جواز عنه نصار
واجب الاصل الخبر واما عصمة الملائكة والانبياء عليهم الصلاة والسلام ومجموع الامة
المحمدية فالاستحالة في جميعهم والعصمة ثابتة واحد وهو ان مخالفتها اخبار
الله تعالى النفساني واللساني عن جعلهم كذلك واجتمع مع ذلك علم الله تعالى بذلك
وارادته له فتكون العصمة اذن واستحالة المعصية عليهم ثابتة عن اربعة امور
العلم والخبر النفساني واللساني والارادة وفي حق الله تعالى عن اربعة امور غير
الارادة يستحيل دخولها فيما تتعلق بالمستحيل على الله تعالى لان مستحيل ذاته والا لكان
لانه ظهر الاني الممكنات ودخلت الارادة في عصمة الملائكة والانبياء ومجموع الامة لان
من باب الممكنات عقلا وليس ذلك لواحد منهم كما في حق الله تعالى واما عصمة الصحابة
واحاد الامة الذين لم يصدر عنهم معاصيه خاصة وكذا من لم يقدر على الجميعة فمعناها
تتعلق بثلاثة امور فقط العلم والارادة والخبر النفساني لانه من لوازم العلم وهو
معنى قولنا كل عالم مخبر عن معلومه وليس في حكم خبر لساني بمعنى انه لم يزل
في حق الله تعالى ان فلانا لا يصدر منه كذا من المعاصي فهذا القدر الذي هو
الكلام اللساني انما ذكرت الملائكة والانبياء عليهم الصلاة والسلام ومجموع الامة واما
اصل الامتناع فلم تذكر بل ما ذكرت احد الا وقد عصى الله تعالى في معصية وليس
احد من خلق الله تعالى جمع بين جميع المعاصي بحيث لا تبقى معصية متصورة
الا وقد وقع فيها فحصل في عصمته الامور الثلاثة المتقدم ذكرها فيما يمتنع الامتناع في
حق الله تعالى بانه لذاته وتعذر الارادة فيه وتمنع عصمة الانبياء والملائكة عليهم
الصلاة والسلام ومجموع الامة بالخبر اللساني فيبقى الخبر النفساني والعلم والارادة
مشتركة بين عصمة الانبياء والملائكة واحاد الامة ومجموعها وكذلك العلم والخبر النفساني
مشتركة بين الواطن محالة والاستحالة على الله تعالى وعلى عينه فهذا مجمع العصمة
والاستحالات وما الشترك فيه وما امتازت به فتى قلنا الانبياء معصومون

Copyright © Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)